



**خطة إدارة المخاطر**  
**(بنك تنمية المدن والقرى)**

**2024**

## نبذة عن بنك تنمية المدن والقرى:

### نشأة البنك وتأسيسه

تم تأسيس البنك في عام 1951 تحت مسمى صندوق الإنماء الاقتصادي برأس مال بلغ حوالي (68) ألف دينار. وفي عام 1955 تم نقله إلى مجلس الإعمار بمسمى صندوق قروض البلديات وذلك مع دمج قسم الإصلاح الريفي للصندوق، وفي عام 1966 أصبح الصندوق مؤسسة مستقلة تحت اسم صندوق قروض البلديات. وفي تاريخ 16 / 9 / 1979 تم تأسيس بنك تنمية المدن والقرى برأس مال مقداره (5.8) مليون دينار في عام 1982 تم رفع رأس مال البنك الى (12) مليون دينار، وفي عام 1996 تم رفع رأس مال البنك الى (25) مليون دينار، ثم إلى (50) مليون دينار عام 2002 وإلى 100 مليون دينار عام 2016 و110 مليون دينار عام 2017، حتى وصل في عام 2017 إلى 110 ملايين دينار، وفي عام 2022 تم اعتماد القانون المعدل لبنك تنمية المدن والقرى الذي تضمن نقل مهام صندوق تنمية المحافظات إليه.

ومن هنا يسعى البنك حسب مهامه المدرجة في القانون رقم 8 لسنة 2022 إلى تحقيق التنمية الشاملة في البلديات ودعم مشاريعها ومساعدتها على القيام بواجباتها حيث تتضمن أهداف البنك بموجب القانون تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية بما فيها تلك التي لا تقوم على الفائدة للبلديات وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البتراء التتموي السياحي أو لأي جهة تعمل على تحقيق التنمية المحلية، بالإضافة الى دعم وتمويل المشاريع الانتاجية والاستثمارية في محافظات المملكة خارج حدود أمانة عمان.

## أهداف البنك

تتمثل أهداف البنك في تحقيق التنمية المحلية الشاملة في البلديات ودعم مشاريعها ومساعدتها على القيام بواجباتها من خلال ما يلي:

1. تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية بما فيها التي لا تقوم على الفائدة للبلديات وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي أو لاي جهة تعمل على تحقيق التنمية المحلية.
2. تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية لمشاريع الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص.
3. إدارة المنح والقروض والرقابة عليها والتحقق من استخدامها في أوجه الانفاق المخصصة لها.
4. تحفيز البلديات على تحسين أدائها المالي بما ينعكس على حجم الاقتراض وكلفته.
5. إجراء الدراسات وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات متعلقة بالبلديات وتحليلها وإجراء التصنيف الائتماني للبلديات
6. توفير الخبرات والخدمات الفنية والاستشارية للبلديات.

## الرؤية

بنك أردني ريادي في تحقيق التنمية المرنة والمستدامة.

## الرسالة

تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية والدعم الفني للعملاء لخلق تنمية مرنة ومستدامة وفق الممارسات الفضلى.

## القيم الجوهرية

1. المسؤولية المجتمعية: المساهمة في التنمية المستدامة وتشجيع وإدارة أعمال البنك بطريقة تعمل على إحداث تأثير أكثر إيجابية على البلديات والمجتمعات المحلية.
2. النزاهة: الإخلاص في العمل والابتعاد عن التحيز، والحفاظ على المصلحة العامة، والمال العام، وتقديمها على جميع المصالح.

3. تكافؤ الفرص: اتخاذ القرارات بشكل يراعي العدالة وتكافؤ الفرص في التعامل مع جميع المعنيين داخلياً وخارجياً.
4. التميز والريادة: ابتكار أساليب عمل جديدة للتميز في الأداء المؤسسي، وللتحسين المستمر في عمل البنك.
5. الحوكمة المؤسسية: وضع إطار متكامل وفعال يضمن النزاهة والشفافية والمساءلة والامتثال للقوانين والتشريعات ويعزز الثقة ما بين الموارد البشرية والمتعاملين والمعنيين والمجتمع ككل.

## الأهداف الاستراتيجية

1. دعم البيئة الناعمة للاستثمار وتمويل المشاريع الانتاجية والاستثمارية والشراكة بين البلديات والقطاع الخاص.
2. رفع سوية الخدمات المقدمة للمتعاملين.
3. تطوير أدوات صنع قرارات الدعم والتمويل في البنك واستحداث مصادر أموال جديدة لهذه الغاية.
4. المساهمة في تعزيز أنشطة التنمية المستدامة لمواجهة أثر تغير المناخ.
5. تنمية وتطوير رأس المال البشري وبناء بيئة عمل جاذبة ومحفزة للمواهب.

## مقدمة

في ظل الوضع الراهن والمتغيرات المتسارعة على الساحة العالمية والمحلية وظروف عدم التأكد التي تؤثر على مختلف القطاعات والمؤسسات، تضاعف التركيز على إدارة المخاطر لأهميتها في إدارة الأزمات خلال السنوات الأخيرة وكيفية التعامل مع المخاطر والتخفيف من أثرها على المستوى المحلي والإقليمي.

ومن هنا حرص البنك على الحفاظ وتنمية كوادره البشرية والمالية والمادية فكان من الضروري إعداد خطة لإدارة المخاطر تهدف الى تحديد المخاطر المتوقع حدوثها والتنبؤ بها وتقليل الخسائر في حال حدوثها وطرق معالجتها من خلال تحديد أولويات المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وبالتالي تؤثر على نجاحه وديمومة أعماله.

حيث ترتبط درجة الخطر بعنصرين أساسيين يقومان بتقييم المخاطر الممكن حدوثها، وهما:

1. احتمالية حدوث الخطر: وهو مدى إمكانية حدوث الخطر فعلاً.
2. أثر الخطر: مدى تأثير الخطر على تحقيق البنك لأهدافه وخططه الاستراتيجية.

## الاسناد القانوني للوحدة:

تدرج وحدة إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، حيث أنها ترتبط بشكل مباشر مع عطفة المدير العام وذلك لما لها من أهمية جوهرية في أعمال وقرارات البنك، ومما يعزز من دور الوحدة ما ورد في القانون من متابعة اللجنة لتنفيذ خطة إدارة المخاطر المؤسسية وفق المادة (6/ ثانيا/ك)، مما يوجب وجود خطة مخاطر منهجية قابلة للتطبيق على مستوى البنك ووحداته التنظيمية

## التعريفات:

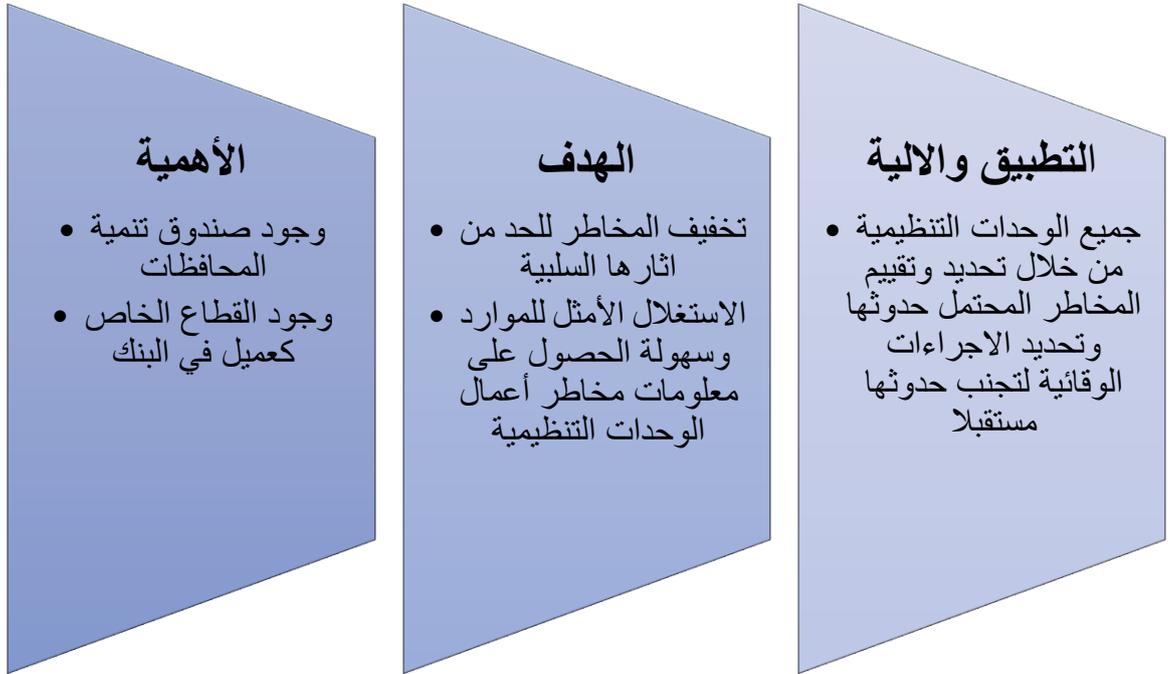
البنك	بنك تنمية المدن والقرى.
القانون	قانون رقم (8) لسنة 2022 قانون معدل لقانون بنك تنمية المدن والقرى
اللجنة	هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى الامتثال وإدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية.
الخطة	خطة إدارة المخاطر لبنك تنمية المدن والقرى
الوحدة	وحدة إدارة المخاطر
الخطر	هي احتمال حدوث او وقوع حدث معين يحد البنك عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية او المرحلة قصيرة المدى لأي من الوحدات التنظيمية.
مستوى المخاطر المقبولة	هو حجم الخطر الذي يكون البنك مستعداً لقبوله في سعيه لتحقيق أهدافه.
حدود تحمل المخاطر	مستويات الانحراف المقبولة عن تحقيق الأهداف. حدود تحمل المخاطر يمكن أن تقاس وغالباً يفضل أن تقاس في المديریات/ الفروع / المشاريع نفسها المرتبطة بالأهداف.
تحليل المخاطر	استخدام المعلومات المتوفرة لتحديد إمكانية حدوث خطر معين وتقييم الآثار المترتبة على حدوثه.
تقييم المخاطر	العملية المطبقة من قبل الإدارة لتمكين البنك من تحديد وتقييم وتحليل ومراقبة المخاطر والضوابط الرقابية.
الضوابط الرقابية / أنظمة الرقابة الداخلية	الضوابط الرقابية يتم تعريفها بأنها مجموعة العمليات التي تم تصميمها بهدف تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف البنك.

الحدث	حالة أو ظرف ناتج عن مصادر داخلية أو خارجية للبنك والذي يؤثر على تحقيق أهدافه.
الاحتمال	مدى احتمالية حدوث خطر محدد. تتراوح من "نادر الحدوث" إلى "شبه مؤكد".
الأثر	درجة تأثير خطر معين حال حدوثه، حيث تتراوح قيمته من "منخفض" إلى "كارثي". حجم الأثر يتم تحديده بمراعاة درجة الإقدام على المخاطر "Risk Appetite"، وأهداف البنك.
درجة الخطر	هي تحديد مستوى الخطر بناءً على ربط احتمالية حدوث الخطر مع الآثار المترتبة على حدوثه، وفق قيمة الخطر.
قيمة الخطر	حاصل ضرب احتمالية حدوث الخطر X شدة التأثير أو العواقب المحتملة.
الخطر الكامن	احتمالية حدوث المخاطر ومنعها تحقيق الأهداف قبل مراعاة الضوابط الرقابية و/أو أساليب معالجة المخاطر.
الخطر المتبقي	مستوى الخطر المتبقي بعد تطبيق الضوابط الرقابية أو أساليب معالجة المخاطر.
معالجة الخطر	يستخدم في إدارة المخاطر لوصف الخطوات المتخذة لضبط أو منع خطر من التسبب في الضرر أو تخفيض الخطر لمستوى مقبول وفقاً لمستوى الإقدام على المخاطر لدى البنك "Risk Appetite".
تجنب الخطر	تجنب الخطر يستخدم في إدارة المخاطر لوصف قرار عدم الدخول بأنشطة/الاستمرار بالأنشطة التي تؤدي إلى حدوث المخاطر. يمكن أن يتضمن أيضاً إزالة مصدر الخطر.
قبول الخطر	قبول الخطر يستخدم في إدارة المخاطر لوصف قرار قبول العواقب واحتمالية خطر معين في سعيها لتحقيق أهداف معينة.
تحويل الخطر	تخفيض احتمالية الخطر أو الأثر عن طريق تحويل/مشاركة جزء من الخطر مع طرف ثالث (مثل التأمين، الضمانات، الخ) كجزء من خطة معالجة الخطر.

<p>عملية ادارة المخاطر</p>	<p>فهي تحديد وتحليل وتقييم جميع المخاطر التي قد تحول دون تحقيق الاهداف ووضع الخطط لتقييمها ومراقبتها والحد من أثرها وتشمل الحد من الاثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها ضمن المستوى المقبول والمرغوب به من خلال تحديد المخاطر، قياسها، ومعالجتها والرقابة عليها.</p>

### أهداف خطة ادارة المخاطر:

- ترتبط إدارة المخاطر بالأهداف الاستراتيجية للبنك، يتم من خلالها التعرف على مجموع المخاطر التي قد يكون لها تأثير فعال على أنشطة البنك وبرامجه واجراءاته، لذا تكمن أهمية وجود خطة لإدارة المخاطر للأسباب التالية:
1. تحديد وتصنيف وتقييم المخاطر المحتمل حدوثها في البنك.
  2. تقييم الإجراءات الوقائية الواجب اتباعها لمنع حدوثها أو تخفيف أثرها في حال حدوثها.
  3. تطبيق النهج القائم على المخاطر لدى الوحدات التنظيمية في البنك لإعداد منهجية علمية للمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها ضمن إطار التقييم الذاتي المستمر للمخاطر المرافقة لتقديم البنك لخدماته وتحقيق اهدافه الاستراتيجية.
  4. تخفيف المخاطر للحد من اثارها والنتائج السلبية المتوقعة.
  5. تحديد المخاطر المحيطة (و/أو) المانعة لتحقيق البنك لأهدافه وإيجاد الحلول المثلى لمعالجتها.
  6. إدخال مفهوم إدارة المخاطر ضمن عملية التخطيط سواء على مستوى تقديم الخدمات والمنتجات الحالية أو المخطط لتنفيذها مستقبلاً.
  7. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وزيادة فاعلية كفاءة العمليات.
  8. تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر أعمال الوحدات التنظيمية.
  9. بناء ثقافة واعية بالمخاطر ونشرها ضمن الوحدات التنظيمية في البنك.

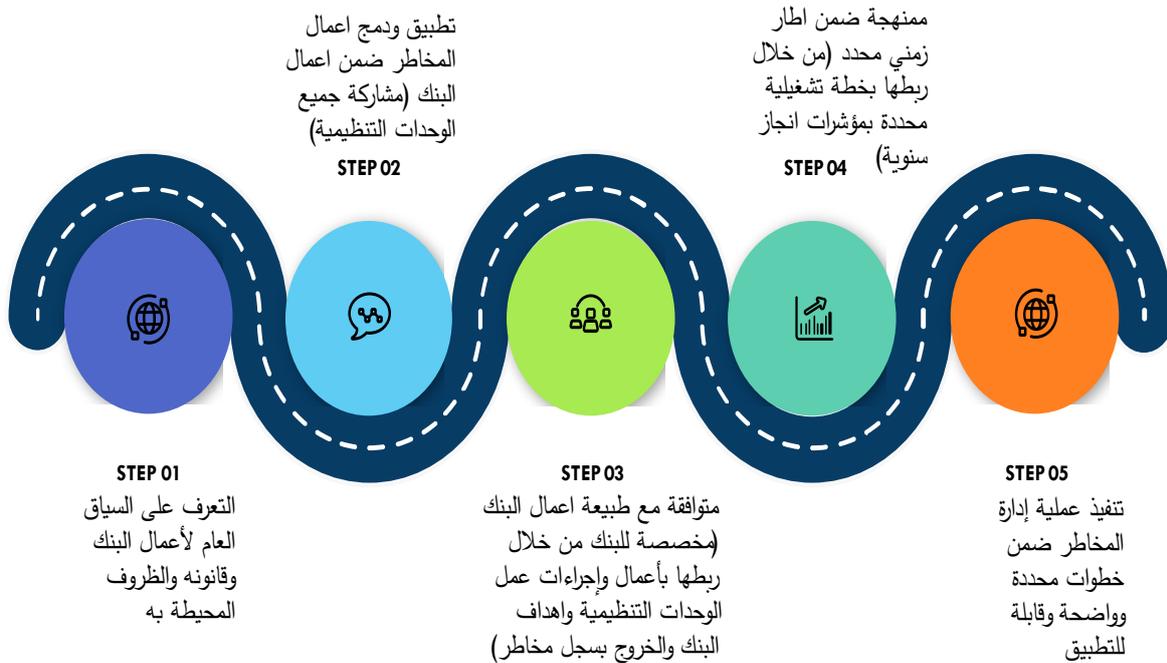


### نظرة عامة- خارطة الطريق

إن الخطر يرتبط بتأثير حالة عدم اليقين على تحقيق الأهداف ويقصد بالتأثير بأنه الانحراف الإيجابي (الفرص المتاحة من خلال إضافة قيمة مستدامة لكافة أنشطة البنك من خلال الفهم الكامل لكافة العوامل الكامنة لفرص تحقيق الفائدة لإدارة المخاطر وتحقيق عوائد إضافية)، أو قد يكون الانحراف سلبياً (هو احتمال حصول خسارة اما بشكل مباشر من خلال الخسائر في نتائج الاعمال أو رأس مال البنك، وإما بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تُحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته).

لذلك فإن ادارة المخاطر لا تمنع من السعي لتنفيذ أنشطة العمل التي تتضمن مخاطر طالما أن المخاطر الكامنة قد تم تحديدها وتحليلها وتقييمها وصولاً الى المخاطر المتبقية بعد الاخذ بعين الاعتبار وجود ضوابط رقابية مقبولة وفعالة توضع للتقليل والتخفيف من أثر هذه المخاطر وجعل المخاطر المتبقية ضمن مستوى المخاطر المقبولة للبنك.

# خارطة الطريق ROADMAP



## أنواع المخاطر:

نوع الخطر	وصف نوع الخطر
المخاطر الاستراتيجية	هي المخاطر الناتجة عن عدم/ فشل تطبيق عمليات ومبادرات البنك الاستراتيجية، مخاطر السمعة، مخاطر عدم استمرارية الأعمال (Business Continuity Risk)، وغيرها.
مخاطر الحوكمة	هي المخاطر المتعلقة بنود الحوكمة، وتشمل: السياسات والإجراءات، الأوصاف الوظيفية، الصلاحيات، القيم والمبادئ، الهياكل التنظيمية.
المخاطر القانونية والامتثال	تتضمن الخطر الناشئ من عدم الالتزام بالتشريعات والأنظمة واللوائح، الممارسات والمعايير الأخلاقية. خطر الالتزام يعرض المنشأة إلى التعويضات، إلغاء القرارات، وفسخ العقود وغيرها.

مخاطر العمليات التشغيلية	تتضمن الخطر الناتج عن فشل العمليات الداخلية، الأنظمة، والأحداث الخارجية. المخاطر التشغيلية تشمل المخاطر المتعلقة بكفاءة وفعالية العمليات، الأمن والسلامة، تنفيذ عمليات وأنشطة القطاعات/ الإدارات/ الفروع المختلفة.
المخاطر المالية	تتضمن مخاطر الائتمان / الاستثمار / السيولة: يشمل ذلك المخاطر ذات العلاقة بإدارة الائتمان ومحفظة القروض الخاصة بالبنك وصندوق تنمية المحافظات وتشمل أيضاً بالتدفقات النقدية، رأس المال العامل، الاستثمار، عمليات الاستثمار، إدارة الدائنين/المدينين، الخزينة، وإدارة الحسابات، مخاطر السيولة.
مخاطر تقنية المعلومات	تشمل حدوث بطء أو تعطل أو توقف في سير أعمال البنك، بسبب مشاكل ناجمة عن أنظمة تقنية المعلومات المستخدمة، إضافة إلى مخاطر المساءلة القانونية الناتجة عن استخدام البرامج بطرق غير قانونية، مخاطر أمن وسلامة الشبكات وقواعد البيانات، وغيرها.

### منهجية خطة ادارة المخاطر

تستهدف منهجية خطة ادارة المخاطر لتطبق على جميع الوحدات التنظيمية لدى البنك بما يتوافق مع الموارد المتاحة لها، حيث تهدف وحدة ادارة المخاطر لدى البنك إلى تنفيذ المحاور الأساسية التالية وفق عمليات إدارة المخاطر ضمن المواصفة العالمية لإدارة المخاطر:

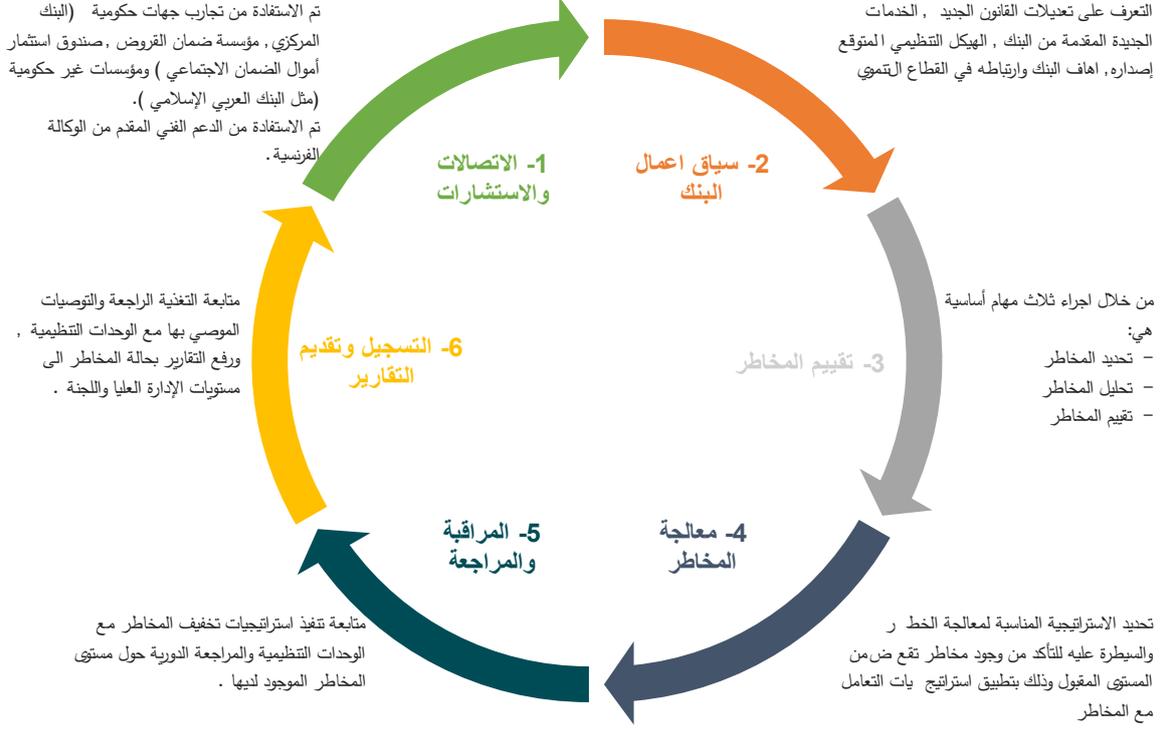
أولاً: تحديد المخاطر: وذلك من خلال توثيق المخاطر التي قد تؤثر على البنك وتحد من تحقيقه لأهدافه، وذلك من خلال التعرف على المخاطر المحتملة وفتتها ضمن سياق اعمال البنك.

ثانياً: تحليل المخاطر: وذلك من خلال معرفة أسباب حدوث المخاطر التي تم تحديدها مسبقاً أسبابها والظروف التي قد ينشأ عنها مخاطر محتملة.

ثالثاً: تقييم المخاطر: ويقصد بها عملية التحديد الكمي للمخاطر (من خلال حاصل ضرب احتمالية حدوث الخطر بالأثر المتوقع للخطر).

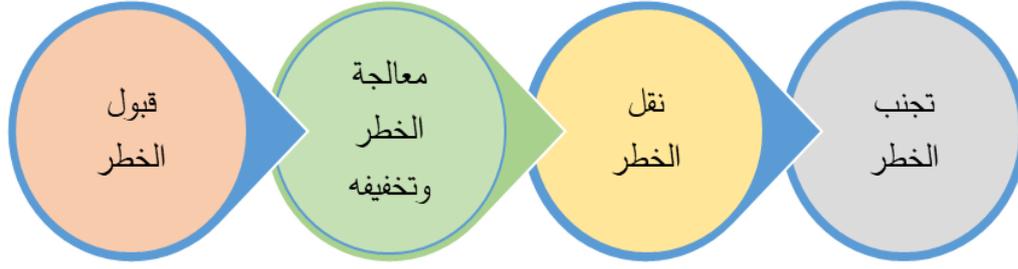
## عملية إدارة المخاطر

Risk Management Process



ثالثاً: تحديد استراتيجية التعامل مع الخطر .

- قبول الخطر: تقبل المخاطر دون اضافة أي ضوابط رقابية إضافية للحد من احتمالية وأثر الخطر .
- معالجة الخطر وتخفيفه: من خلال تنفيذ ضوابط وخطط معالجة إضافية تقلل احتمالية أو أثر الخطر او كلاهما .
- نقل الخطر: نقل الخطر من خلاله مشاركة الخطر أو جزء منه مع جهات خارجية .
- تجنب الخطر: ايقاف مسببات الخطر بمعنى ايقاف العمليات والمهام والانشطة المسببة للخطر، ولا يرغب مجلس ادارة البنك برفع مستوى المخاطر المقبولة لديه .



رابعاً: خطة عمل إدارة المخاطر والتي تستهدف تنفيذها خلال عام 2024 على جميع الوحدات التنظيمية من خلال:

- 1- تحديد المخاطر المتأصلة لدى الوحدات التنظيمية.
- 2- تحديد أثر الخطر على أعمال وأهداف الوحدة التنظيمية.
- 3- تحديد احتمالية حدوث الخطر فعلاً.
- 4- تحديد قيمة الخطر.
- 5- التعرف على الضوابط الرقابية المستخدمة ومدى فعاليتها في ضبط الخطر.
- 6- تحديد المخاطر المتبقية.
- 7- تحديد استراتيجية التعامل مع الخطر.
- 8- تحديد المستوى المقبول من المخاطر.
- 9- إجراء اختبارات ضاغطة.
- 10- استحداث آلية للتبليغ عن المخاطر.
- 11- رفع وعي الموظفين حول ادارة المخاطر.
- 12- إعداد وتنفيذ خطة السلامة العامة لمبنى البنك بالتشارك مع مديرية الدفاع المدني.

خامساً: المتابعة والتقييم: من خلال عمل تقارير نصف سنوية على الأقل، ترفع الى المدير العام ونسخة منها الى اللجنة.

## الجدول الزمني لتنفيذ خطة إدارة المخاطر لعام 2023

المهمة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	نطاق العمل وتوجهات مستقبلية	الموارد المطلوبة
1- تحديد المخاطر المتأصلة لدى الوحدات التنظيمية.	✓	✓			تحديث سجلات المخاطر لجميع الوحدات التنظيمية من خلال: اجتماعات، ورش العمل، الاستبيانات.	- دعم الإدارة مطلوب على جميع المستويات وجميع المراحل.
2- تحديد أثر الخطر على اعمال واهداف الوحدة التنظيمية.	✓	✓			من خلال مشاركة الوحدات التنظيمية.	
3- تحديد احتمالية حدوث الخطر فعلا.	✓	✓			من خلال مشاركة الوحدات التنظيمية.	
4- تحديد قيمة الخطر.	✓	✓			- ادراج قيمة المخاطر لدى الوحدات التنظيمية لدى تقرير اعمال الوحدة.	
5- التعرف على الضوابط الرقابية المستخدمة ومدى فعاليتها في ضبط الخطر.	✓	✓			- ادراج درجة فعالية الضوابط الرقابية لدى الوحدات التنظيمية لدى تقرير اعمال الوحدة. - ارسال نسخة من التقارير لكل من وحدة التدقيق الداخلي وقسم الامتثال.	
6- تحديد المخاطر المتبقية.	✓	✓			- ادراج المخاطر المتبقية لدى الوحدات التنظيمية لدى تقرير اعمال الوحدة.	

## مصفوفة الاحتمالية

التقييم		المعيار المستخدم التكرارية- عدد مرات		نسبة الحدوث		
				• 5% - 1%		
شدة التأثير					مصفوفة تقييم المخاطر	
1 غير مؤثر	2 منخفض	3 متوسط	4 عالي	5 حرج		
5	10	15	20	25	5 شبه مؤكد	احتمالية الحدوث
4	8	12	16	20	4 عالي الاحتمالية	
3	6	9	12	15	3 محتمل	
2	4	6	8	10	2 غير محتمل	
1	2	3	4	5	1 نادر الحدوث	

## مستوى المخاطر المقبولة وحدود تحمل المخاطر:

مستوى الإقدام على المخاطر هو حجم التعرض للمخاطر أو أثرها العكسي المحتمل التي يكون البنك على استعداد لقبولها في سعيه لتحقيق أهدافه. عندما يتم تجاوز مستوى الإقدام على المخاطر، يأتي دور الأنظمة الرقابية وإجراءات معالجة المخاطر لتخفيض مستوى التعرض للمخاطر إلى المستوى المقبول. يمثل مستوى الإقدام على المخاطر حجر الأساس للتطبيق الفعال والكفء لإدارة المخاطر، ويجب المحافظة عليه لضمان أن يكون هنالك انعكاس صحيح لقدرة البنك على استيعاب المخاطر وقدرته عملياً على التطبيق دون حدوث تأثير سلبي غير متوقع على عمليات البنك.

يهدف مستوى الإقدام على المخاطر لمساعدة البنك في تقديم التوجيه اللازم للمديريات/ الفروع / والمشاريع ومالكي المخاطر (Risk Owners) في تحديد استجاباتهم لمختلف المخاطر. كما أنها تساعد البنك على إيجاد آليات لضمان تطبيق الإجراءات الملائمة خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي تجاوزت حدود التحمل. سيتم تطوير سياسة حدود تحمل المخاطر للبنك كسياسة منفصلة حال الانتهاء من عملية التعرف على المخاطر التي تواجه البنك.

مصفوفة الأثر			
مقياس الشدة	المعيار المستخدم الاوّل - مالي	المعيار المستخدم الثاني - سرعة تدخل الإدارة للمعالجة	التأثير السلبي على تحقيق أهداف البنك
1: ذات تأثير غير مؤثر	• خسائر حقيقية أو محتملة بمقدار أقل من 1,000 دينار	• المعالجة ليست ملحة أو غير حرجة ويمكن معالجتها في أي وقت آخر (يمكن تحمل أثر الخطر لأكثر من 360 يوم)	• 1%-5%
2: ذات تأثير منخفض	• خسائر حقيقية أو محتملة بمقدار أكبر من 1,000 دينار وأقل من 10,000 دينار	• المعالجة ليست ملحة أو غير حرجة ويمكن معالجتها حتى 12 شهر (يمكن تحمل أثر الخطر حتى 360 يوم)	• 6%-15%
3: ذات تأثير متوسط	• خسائر حقيقية أو محتملة بمقدار أكبر من 10,000 دينار وأقل من 50,000 دينار	• تحتاج إلى تدخل لمعالجتها (يمكن تحمل أثر الخطر حتى 90 يوم)	• 15%-35%
4: ذات تأثير عالي	• خسائر حقيقية أو محتملة بمقدار أكبر من 50,000 دينار وأقل من 100,000 دينار	• تحتاج إلى تدخل فوري لمعالجتها (يمكن تحمل أثر الخطر حتى 30 يوم)	• 35%-65%
5: ذات تأثير حرج	• خسائر حقيقية أو محتملة بمقدار أكبر من 100,000 دينار	• تحتاج إلى تدخل فوري لمعالجتها (ذات أولوية قصوى- لا يمكن الانتظار - يتطلب اعلام الادارة فوراً لمعالجتها - يمكن تحمل أثر الخطر حتى 0 يوم)	• 65%-100%

• يتم اختيار المعيار المستخدم ذو الأعلى خطورة لكل من الاحتمالية والأثر.

## تحديد وإدارة الأوضاع الضاغطة:

إنّ اختبارات الأوضاع الضاغطة، هي الأداة الهامة التي تستخدم من قبل البنك والتي تعتبر جزء من عملية إدارة المخاطر، وقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات مؤخرًا في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، لما لها من فعالية كبيرة في تنبيه السلطات الرقابية والجهات التنفيذية والإشرافية في البنك عن مدى أثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المرتبطة بالعديد من المخاطر، وتزويد هذه الجهات بمؤشرات عن الموارد الواجب توفيرها لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات المالية الكبيرة، إضافة إلى أن هذه الاختبارات تعتبر مكملة للطرق والأدوات الأخرى المستخدمة في إدارة المخاطر.

إن أهم ما يميز اختبارات الأوضاع الضاغطة أنها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية، التي لا تأخذ بالاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزء مكمّل وأساسي في منظومة الحوكمة المؤسسية الرشيدة وإدارة المخاطر لدى البنك، كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الإداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات، بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات، تحديد السيناريوهات، تقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على نتائج هذه الاختبارات تستخدم اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز عملية ضبط وتحديد المخاطر.
- توفير أدوات إدارة المخاطر المكملة لأدوات المخاطر الأخرى: مثل القيمة المعرضة للمخاطر ورأس المال للبنك وذلك بهدف الوصول الى تقييم شامل للمخاطر.
- تحسين إدارة البنك لرأس ماله وسيولته كافة الموارد المتوفرة.

**المسؤوليات والمهام:**

تقع مسؤولية إعداد الخطة وتحديثها على عاتق وحدة إدارة المخاطر لدى البنك، ويتم عرضها على لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة بهدف اعتمادها، وتهدف وحدة إدارة المخاطر إلى مشاركة كافة الوحدات التنظيمية كما هو موضح أدناه:

- تقوم اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمتابعة تنفيذ خطة إدارة المخاطر المؤسسية وتقديم خدماتها للمجلس.
- تقوم اللجنة بالتأكد من تطبيق خطة إدارة المخاطر بفعالية، توفر وعي مناسب حول أهمية المخاطر، وكذلك المصادقة على الإجراءات التصحيحية والاقتراحات المناسبة.
- تقوم وحدة إدارة المخاطر بإعداد خطة المخاطر وتحديثها بشكل سنوي وكذلك القيام بنشر ثقافة المخاطر لدى الوحدات التنظيمية، والعمل على إصدار تقارير نصف سنوية تتضمن توصيات واقتراحات، وضمن مراجعة وتحديث سنوي لسجلات المخاطر.
- تقوم الوحدات التنظيمية بالتشارك مع وحدة إدارة المخاطر بتحديد احتمالية حدوث المخاطر لدى وحداتهم التنظيمية وتأثيرها المتوقع وكذلك تحديد الإجراءات والضوابط الرقابية ومدى فاعليتها، وتنفيذ خطط العمل المرتبطة بالمخاطر.
- يقوم جميع الموظفين لدى البنك بالإبلاغ الفوري عن أي خطر أو فشل يحصل خلال تنفيذ الأعمال ضمن نموذج الأحداث المعتمد، كما يتوجب على الموظفين فهم أهمية دور الموظف في الاستجابة للمخاطر وكذلك مسؤوليتهم تجاه المخاطر.